

## الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والإيكولوجي في الجزائر

**Green economy as a strategic direction to support economic and ecological transformation in Algeria**

زينين حليلة

**Zenizen Halima**

مخبر النمذجة والتحليل السوسيو-اقتصادي في علوم المياه، جامعة سوق اهراس (الجزائر)،

halima.zenizen@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/01 تاريخ القبول: 2023/07/17 تاريخ النشر: 2023/07/27

**ملخص:**

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كاستجابة لجملة من التحديات التي فرضتها الوضعية الاقتصادية والبيئية على الصعيد الدولي والوطني، ونظرا لما يشهده الاقتصاد الجزائري من تحولات عميقة تستهدف إحداث النقلة التنموية المنشودة، تسعى الجزائر لاستغلال كل الفرص المتاحة من خلال تبني توجه الاقتصاد الأخضر. وبناء على هذا تهدف هذه الدراسة لمحاولة قراءة طبيعة ومحددات هذا التحول، إذ توصلت إلى أن الجزائر في ضوء مجموعة من المؤشرات الدولية الخاصة بالموضوع لا تزال بعيدة عن مستوى التقدم المستهدف، وهذا نتيجة العديد من الاختلالات والتحديات الهيكلية والتنظيمية التي يعاني منها الاقتصاد وهياكله، وعليه توصي الدراسة بضرورة إعادة تصحيح مسار التحول من خلال توجيه الجهود نحو مجموعة من الأولويات ترتبط أساسا بتهيئة مناخ استثماري خصب لقيام قطاع خاص قوي خاصة في النشاطات الخضراء، وكذا تفعيل آليات وأدوات رقابية وتنظيمية ومالية قوية، بناء على أسس ومنطلقات نظام الحكم الراشد على مختلف المستويات.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الأخضر ; النمو الأخضر ; التمويل الأخضر.**تصنيفات JEL:** Q56 ; Q57 ; Q58**Abstract :**

The concept of green economy emerged as a response to a number of challenges posed by the economic and environmental situation at the international and national levels. In view of the profound transformations that the Algerian economy is witnessing, aimed at bringing about the desired developmental shift. Algeria seeks to take advantage of all available opportunities by adopting the green economy orientation. Based on this, this study aims to try to read the nature and determinants of this transformation.

It concluded that Algeria, in the light of a set of international indicators related to the subject, is still far from the target level of progress This is the result of many structural and organizational imbalances and challenges that the economy and its structures suffer from. Accordingly, the study recommends the need to re-correct the path of transformation by directing efforts towards a set of priorities It is mainly related to creating a fertile investment climate for the establishment of a strong private sector, especially in green activities As well as activating strong oversight, regulatory and financial mechanisms and tools based on the foundations and principles of the good governance system at various levels.

**Keywords:** green economy ; green growth ; Green financing.

**JEL Classification:** Q56 ; Q57 ; Q58

## 1. مقدمة:

شجعت معظم استراتيجيات التنمية الاقتصادية في العالم على التراكم السريع في رؤوس الأموال المادية، المالية والبشرية من خلال التوجه الصناعي المعتمد على التطور التكنولوجي، وكان هذا على حساب استنزاف وتدهور الرأسمال والمخزون الطبيعي من الموارد بأشكالها ، فكان لهذا النمط التنموي تأثيرات كارثية على رفاهية الأجيال الحالية، ويفرض تحديات خطيرة أمام الأجيال اللاحقة، إذ لم تسمح أنماط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية وأساليب خلق الثروة بإرساء وتحقيق التوازنات الكلية لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، مع تجاهل تام للتوازنات البيئية، فالآليات السوقية غالبا ما تدعم تطوير الأعمال اقتصاديا على حساب الاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

و في هذا الإطار وبناء على عدة معطيات تخص الوضعية البيئية على المستوى الدولي، كان لزاما توجيه هذه النماذج التنموية نحو إعادة إرساء هذه التوازنات بالتحول نحو أنماط إنتاجية واستهلاكية ذات كفاءة اقتصادية وبيئية مزدوجة، من خلال استحداث فروع وامكانيات اقتصادية جديدة أو توسيع فروع موجودة بالاستثمار في العامل الإيكولوجي في مختلف مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي، من أبرزها قطاع الطاقات المتجددة، إدارة النفايات وتثمينها، والصناعة الخضراء، وكل هذا في إطار ما يعرف بالاقتصاد الأخضر.

### ● إشكالية البحث:

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من اختلالات هيكلية عميقة لم يجد لها مخرجا في ظل متطلبات تنموية ملحة تفرض إيجاد حلول فعالة اقتصادية واجتماعية مستدامة، ناهيك عن التحديات

البيئية التي تتعرض لها بشكل متنامي، التي لهذا فهي مطالبة بالاستفادة من أية فرص متاحة تعرض حلولاً مستعجلة وشاملة لمختلف التحديات، وفي هذا الصدد يعد الاستثمار في الاقتصاد الأخضر من أنجع التوجهات الاستراتيجية التي لا بد من التركيز عليها في الآونة الأخيرة، إذ ينضوي على فرصة هامة لتخطي مراحل إنمائية وتعزيز القدرات التكنولوجية والتنافسية للاقتصاد الجزائري، وبناء على ما سبق يهدف هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالات الرئيسية التالية:

هل يمكن أن يساهم مسعى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إحداث تحول اقتصادي

حقيقي في الجزائر بالموازات مع التحول الإيكولوجي؟

• أهمية الدراسة وأهدافها:

تنفق الجزائر سنويا ما يقارب 1200 مليار دج في مجال حماية البيئة، وهي تكاليف يمكن تجنبها أو الاستثمار فيها إذا وجهت نحو أولويات اقتصادية ومشاريع ذات فعالية اقتصادية وبيئية مزدوجة، والأكثر من هذا فهي ستشكل مصدرا لخلق الثروة وتنشيط الحركة التنموية، وفي هذا الإطار تكمن أهمية هذا البحث في محاولة إلقاء الضوء على مختلف هذه الفرص التي يمكن أن يعرضها التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وأبرز التحديات والإشكالات التي لا تزال تعيق مسار التحول مقارنة بما هو عليه الحال في باقي دول العالم، ومن ثم محاولة استنباط نظام الأولويات الذي يجب التركيز عليه لتدارك هذا التأخر. ولبلوغ أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسمين أساسيين:

أولاً: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة .

ثانياً التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرص استراتيجية ومتطلبات ملحة

2. التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: المجالات الاستثمارية والفرص المتاحة

1.2 الاقتصاد الأخضر: خلفية المفهوم وتطوره:

دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية، ومدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها، والمقاييس التقليدية للأداء

الاقتصادي التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي لا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الإحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية، كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري.

وقد ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة لهذه الأزمات المتعددة، وهو يسعى إلى تحويل الحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُتَظَر أن يُؤلِّد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها (المتحدة، 2012، صفحة 2).

و بناءً على هذا انطلقت الجهود الدولية في العمل على تطوير وتحسيد هذه الرؤية بداية من المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر 2008، أين تم عرض الفكرة على المجتمع الدولي لتنتشر عدة مبادرات أخرى على مستويات أخرى، تركز على اجراء دراسات وتجارب وكذلك تبني استراتيجيات تعتمد على التوجه نحو تطوير القطاعات الخضراء ( خاصة في الدول الرائدة كالإتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة-اليابان-كوريا الجنوبية والصين) ليتم تبني هذا المفهوم دولياً بشكل رسمي في إطار المؤتمر الدولي RIO 2012 ، أين حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE مفهوم هذا التوجه والمجالات المستهدفة لتحقيقه ومن ثم وضع الأساليب والمتطلبات اللازمة لتطبيقه على المستوى الدولي وفي مختلف أنواع النظم الاقتصادية. (PNUE، 2011، صفحة 2)

وقد تبنت مختلف المنظمات والجهات الإقليمية والدولية وجهة نظر متقاربة، فحسب مقارنة منظمة التعاون الاقتصادي OCDE، فالاقتصاد الأخضر هو سياسة تسمح بتحقيق النمو الأخضر، وهذه

السياسة: "تتضمن على دعم النمو الاقتصادي بتطوير آليات لتوجيه الاستثمارات والابتكارات نحو قطاعات اقتصادية تخلق القيمة وفي نفس الوقت تحافظ على قدرة الرأسمال الطبيعي في توفير الموارد والخدمات اللازمة للنمو الاقتصادي، وهذا يخلق فرص اقتصادية جديدة" (OCDE, 2011, p. 4) ، وفي هذا الإطار تبنت OCDE استراتيجية لتطوير النمو الأخضر في اقتصاديات أعضائها منذ سنة 2011، تعتمد على تحديد المجالات الرئيسية للاستثمار، ومن تم وضع السياسات والوسائل التي من شأنها إزالة العوائق والقيود التي تقف أمام تطوير القطاعات الخضراء ونموها، حيث ترى المنظمة أن هذه العوائق تتنوع حسب مستوى التنمية وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا نوع السياسات المطبقة في إدارة هذه النظم. وتتركز أبرز هذه العوائق في ضعف الرأسمال البشري وضعف البنى التحتية التي تعتبر من الأسس المهمة في مسعى النمو الأخضر، وكذا ضعف الأطر القانونية في مجال الإدارة البيئية وآليات تنظيم جهود الابتكار ، كذلك ضرورة تطوير البيئة الاستثمارية مما يسمح بتسهيل التنوع في النسيج الاستثماري والانفتاح على قطاعات جديدة وابتكارية (OCDE, outils pour la mise en place d'une croissance verte, 2011, p. 6) .

## 2.2 أبرز المجالات الاستثمارية الممكنة في الاقتصاد الأخضر:

صنفت الدراسات والأبحاث التي قام بها مختصون من OCDE وكذا اللجنة الأوروبية بمجالات أكثر توسعا تركز على الفروع الصناعية المتاحة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر ، حيث تنفرع إلى ثلاث فئات رئيسية تشمل كل منها على مجموعة نشاطات صناعية جديدة، وهو ما يوضحه أكثر الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: الفروع الصناعية المستحدثة في إطار الاقتصاد الأخضر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير: **les filières industrielles stratégiques de**

**l'économie verte : enjeux et perspectives, Références-CGDD, mars 2013 , p1**

وفي إطار مخططات النمو في العديد من الدول، تم توجيه استثمارات عمومية معتبرة في البنى التحتية

الخضراء، الابتكار الإيكولوجي، وإعادة هيكلة النشاطات الصناعية، من خلال وضع استراتيجيات للنمو الأخضر.

واليا يعرف سوق المنتجات الخضراء والطاقات النظيفة على المستوى العالمي نموا متزايدا سنويا إذ يبلغ حجم سوق المنتجات والخدمات البيئية حاليا ما يقارب 1.37 ترليون دولار، حيث تسيطر عليه مجموعة من الدول الرائدة في بعض القطاعات الاستراتيجية ذات تنافسية عالية فيها، وأبرز هذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الصين، كوريا الجنوبية واليابان.

### 1.3 الفرص الاقتصادية والتنموية للاستثمار في القطاعات الخضراء:

إن الاقتصاد الأخضر يمكن أن ينطوي على فرص متنوعة، مثل تشجيع الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، واستحداث فرص العمل، بالإضافة إلى الإسهام في القضاء على الفقر. ويمكن تحقيق ذلك إلى جانب احترام الحدود البيئية وتعزيز الإدارة السليمة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها البشرية. والفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر قد تتفاوت من بلد لآخر، فبالنسبة للبلدان المتقدمة، قد يكون

الاقتصاد الأخضر فرصة لفتح مسارات جديدة لإيجاد فرص العمل، إلى جانب الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة كفاءة الموارد. في حين أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يعرض للاقتصاديات الناشئة فرصاً هامة لوضع اقتصادياتها على مسار إنمائي قائم على انبعاث كربوني منخفض وعلى كفاءة الطاقة والموارد، وقد يحقق لها ميزة نسبية في السوق العالمية، إلى جانب كفاءة استدامة النمو السريع لتلبية تطلعاتها الإنمائية. وفي كثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة لتخطي مراحل إنمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، ولكن ملائمة محلياً، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفاءة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمسكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام، وهي أمور يمكن أن تُوجد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر في نفس الوقت (المتحدة، 2012، صفحة 9).

و في هذا الإطار وبناء على مقترح PNUE حول الاقتصاد الأخضر فإن استثمار 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً على امتداد الفترة 2010-2050 يمكن أن يحقق نتائج تفوق ما يحققه تصور متفائل للأمور إن هي تركت على حالها، وذلك فيما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

● **تثمين الرأسمال الطبيعي والاستثمار فيه:** يتميز سيناريو الاقتصاد الأخضر بالاستثمار في المخزونات من الرأسمال الطبيعي المتجدد واستعادتها، بما في ذلك الغابات والأسماك والتربة. أما المخزون من الموارد الطبيعية الغير متجددة لا سيما الوقود الأحفوري فيتناقص بمعدل أبطأ بسبب تحسين الكفاءة وتطوير بدائل متجددة للطاقة مما يوفر أساساً لتحقيق مكاسب في الدخل المستدام على المدى المتوسط والطويل (PNUE، 2011، الصفحات 6-12).

● **خلق فرص عمل:** بالنسبة للتوظيف فإن القطاعات الخضراء تتباين في حجم الفرص التي توفرها، فبعضها يسبب التراجع في حجم عرض الوظائف على المدى القصير والمتوسط، وبعضها يضعف حجم العرض مثل قطاعات إعادة التدوير والطاقت المتجددة والسياحة البيئية، بينما تتراجع خاصة في تسيير المياه الزراعة البيولوجية والصيد نظراً للحد من النشاطات التقليدية بهدف إعادة تجديد

الموارد، إنما على المدى الطويل يسمح النمو في هذه القطاعات بإعادة رفع حجم الوظائف المتوفرة. وحاليا يعمل 12 مليون شخص في إعادة التدوير في ثلاث بلدان فقط هي: البرازيل-الصين والولايات المتحدة، حيث تنتج عمليات الفرز والمعالجة وإعادة التدوير عشرة أضعاف من الوظائف التي توفرها العمليات التقليدية من حرق وتجميع (PNUE، 2011، صفحة 13). أما في أوروبا قامت دراسة بتقييم فرص الشغل التي وفرتها القطاعات الخضراء، حيث أشارت إلى معدل نمو سنوي ب 3% في فرص العمل.

● **تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة:** يبلغ سيناريو الاستثمار الأخضر حوالي 1.3 ترليون دولار سنويا ( 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ووفق النماذج التنبؤية فإن هذا النهج يمكن أن يحقق في الفترة ما بين 2011-2050 مقدار نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمستوى لا يقل عنه في النهج التقليدي، بل ويمكن أن يفوقه على المدى البعيد، مع تجنب آثار ومخاطر بيئية سلبية تتعلق خاصة ب: استنزاف الموارد -ندرة المياه الصالحة للشرب والتغير المناخي (PNUE، 2011، صفحة 31).

#### 4.1 نماذج ومؤشرات قياس النمو الأخضر :

لا يجب أن يبقى مفهوم الاقتصاد الأخضر شعارا تتغنى به المنظمات الدولية والحكومات لتعبر عن تصورها لإيجاد حلول لمعضلات التدهور البيئي المتزايد نتيجة الاستمرار في تبني أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، والتي وأن حققت بعض الازدهار الاقتصادي إلا أن الميكانيزمات التي يدار بها الاقتصاد لم تسمح بتوزيع عادل للثروة المحققة، والأكثر من هذا فهي تهدد مصير المجتمعات والأجيال اللاحقة نتيجة الحاق الضرر بالأنظمة البيئية وتوازنها. بل يجب أن يوضع هذا المفهوم ضمن سياسات واستراتيجيات ملموسة وتخضع للتقييم المستمر.

ولعل أن التقييم الفعال لمستوى التقدم الحاصل في تفعيل الاقتصاد الأخضر هو من الدعائم الأساسية لنجاح أي استراتيجية وطنية او دولية في هذا المجال، لهذا تجندت العديد من المنظمات والجهات لتطوير نماذج متكاملة في تقييم وقياس مستوى الجهود المبذولة في مسار التحول نحو خضرة الاقتصاد، من خلال مبادرات عدة يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة التعاون الاقتصادي وغيرها من المؤسسات



والتنظيمات الدولية المختصة. لهذا تتوفر لدينا اليوم العديد من المنهجيات الرامية لتقييم مدى التطور الحاصل في التفاعلات الحاصلة بين البيئة والاقتصاد على نطاق محدد (مصباح، 2019، الصفحات 8-9)، ومدى تحقيق الأهداف البيئية المسطرة في السياسات التنموية، وتتنوع هذه المنهجيات حسب الجهات القائمة عليها وحسب الهدف المراد منها، وستعرض فيما يلي هذه المنهجيات والمؤشرات.

#### ● مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام (IBES):

تم إطلاق هذا المؤشر عام 1994 ويعد مؤشر قوي لتقييم سياسات التنمية المستدامة في الدول مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي. يأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تقيس مدى استدامة ورفاهية سكان بلد ما ومستوياته بمرور الوقت.

#### ● مؤشر الأداء البيئي EPI:

انطلق العمل بهذا المؤشر سنة 2006 بمبادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي وبالتعاون مع جامعتي ييل وكولومبيا، ويسمح بقياس أداء وكفاءة السياسات البيئية لـ 180 بلدا من خلال 40 مؤشرا ضمن ثلاث فئات أو مواضيع رئيسية هي: الصحة البيئية ( الإدارة البيئية، محاربة التلوث وصحة السكان...)، سلامة الأنظمة البيئية ( التنوع البيولوجي، الزراعة المستدامة، والموارد المائية...)، والتغير المناخي ( نسب انبعاثات غازات الدفيئة والغازات الملوثة المختلفة) (M & al, 2022, p. 6) حيث يرتب المؤشر الدول على سلم الاستدامة البيئية بناء على إجمالي القيم المرحجة لهذه المؤشرات.

#### ● البصمة البيئية:

هي مؤشر يقيم الأثر البيئي الناتج عن الطلب البشري واستخدامه للموارد الطبيعية فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية لكوكب الأرض مثل الفضاء البيئي ( تربة، مياه،...) اللازم لإنتاج مستويات معيشة معينة في بلد معين ومدى قدرته على استيعاب النفايات والملوثات الناتجة، وبالرغم أنه لا يسمح بقياس مدى التحول نحو الاستثمار في خضرة الاقتصاد إلا أنه يمكن أن يزود صناع القرار، ويلقي الضوء على الأولويات التي يجب التركيز عليها في السياسات والاستراتيجيات العامة والخاصة ذات العلاقة .

• نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية (SEEA):

إن المؤشرات الاقتصادية التقليدية تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة خصوصا أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الانتاج والاستهلاك من موارد، لذا فإن قياس التغيرات في أرصدة الرأسمال الطبيعي ماليا وإدماجها ضمن الحسابات القومية هو ما يسعى له نظام المحاسبة البيئية الذي تطوره الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ( Lucien Georgeson, 2017, p. ) (12)، وكما يقوم به البنك الدولي كذلك من خلال إصدار مؤشرات قومية اقتصادية معدلة. فكما اتسع استخدام هذه الحسابات كلما ساعد هذا على رؤية واقع التدهور البيئي الناتج عن النشاط الاقتصادي بشكل أوضح والتصرف اتجاهه بجدية أكبر.

• قياس الاقتصاد الأخضر وفق منهجية منظمة التعاون الاقتصادي OCDE:

ترتبط فلسفة التقييم التي يعتمدها هذا النموذج على محاولة تغطية مختلف القضايا المرتبطة بالاستدامة البيئية ولكن على خلاف المؤشرات السابقة الذكر فإنه يعتمد في تقييمه لجهود الدول في تحقيق الاستدامة البيئية على مدى استثمار الاقتصاد في المشاريع والسياسات الرامية لتنشيط الاقتصاد الأخضر كإحدى محركات هذه الاستدامة.

يضم النموذج 30 مؤشرا ضمن أربعة مواضيع رئيسية، ويتبنى العديد من المفاهيم والحسابات المطورة من طرف نظام المحاسبة البيئية المذكور آنفا خصوصا فيما يرتبط بالمؤشرات الكمية لتقييمها بدقة كمؤشر الإنتاجية البيئية، إذ أن اتساع استخدام هذا النموذج في قياس الاقتصاد الأخضر لا يزال يواجه العديد من التحديات خصوصا أنه يحتوي على عدة مؤشرات صعبة القياس، ولا تزال تحتاج لتطوير منهجيات داعمة تسمح بتقييم موضوعي وأقرب للواقع لها، وهو ما يجعل من الصعب اعتماده لمقارنة الجهود بين الدول وقياس مستوى التقدم المحقق ولم تستخدم منهجيته إلا على نطاق محدود من طرف بعض الدول أولها هولندا (2011)، كوريا، ألمانيا والدنمارك (2012) وآخرها كازخستان (2019).

والشكل الموالي يوضح أهم مؤشرات هذا النموذج ضمن الفئات الأربعة الأساسية:

الشكل رقم (02): مؤشرات الاقتصاد الأخضر وفق منهجية منظمة التعاون الاقتصادي OCDE

| مؤشرات الرصد البيئي والموارد الانتاجية من الاقتصاد  | مؤشرات تصف قاعدة الأصول الطبيعية   | مؤشرات رصد البعد البيئي لنوعية الحياة   | مؤشرات مدى استجابة السياسات والفرص الاقتصادية   |
|---|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>انبعاثات CO2 لكل وحدة اقتصادية</li> <li>استهلاك الموارد لكل وحدة اقتصادية</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>حجم ونوعية المخزون من الموارد المتجددة</li> <li>حجم ونوعية الموارد الغير المتجددة</li> <li>التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>حجم التلوث ومخاطر البيئية والصحية</li> <li>ولوح الأفراد للخدمات البيئية ووسائل الراحة</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>التكنولوجيا والابتكار</li> <li>السلع والخدمات الخضراء</li> <li>الاستثمار والتمويل في تحقيق أهداف بيئية</li> <li>الضرائب والإعانات البيئية</li> </ul> |

المصدر: من إعداد الباحث بناء معطيات المرجع التالي: OCDE (2011) : vers une croissance verte : suivre les progrès : les indicateurs de l'OCDE, étude de l'OCDE sur la croissance verte, edition OCDE, p : 17

● مؤشر الاقتصاد والنمو الأخضر GGGI :

تم إصداره سنة 2010 من قبل شركة الاستشارات البيئية في الولايات المتحدة Dual Citizen LLC يقيس الأداء الأخضر للاقتصاد ويتميز بإدماجه للجوانب السوقية ولاستثمارية والقيادية ويتضمن مؤشرات نوعية وكمية.

يعد هذا المؤشر من أكثر نماذج التقييم المعتمدة لسياسات الاقتصاد الأخضر لدى الدول ويستعمل على نطاق واسع من طرف صناع القرار والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يحظى بمصداقية عالمية كبيرة، وهذا لاعتماد نتائجه على جملة من القطاعات الحساسة التي تمس الأوضاع البيئية العالمية وتقاطعاتها مع الاقتصاد. تتراوح درجاته بين 1-100 ويتم تقييم نتائجه حسب أربعة مستويات:

➤ 80-100: عالي جدا ( الدولة وصلت لأهداف الاقتصاد الأخضر)

➤ 60-80: عالي ( تبني مقاربة استراتيجية فعالة ستسمح بالوصول للأهداف مستقبلا).

➤ 40-60: متوسطة ( تحقيق نوع من التوازن في المؤشرات يتطلب جهودا أكبر لتحقيق تحول

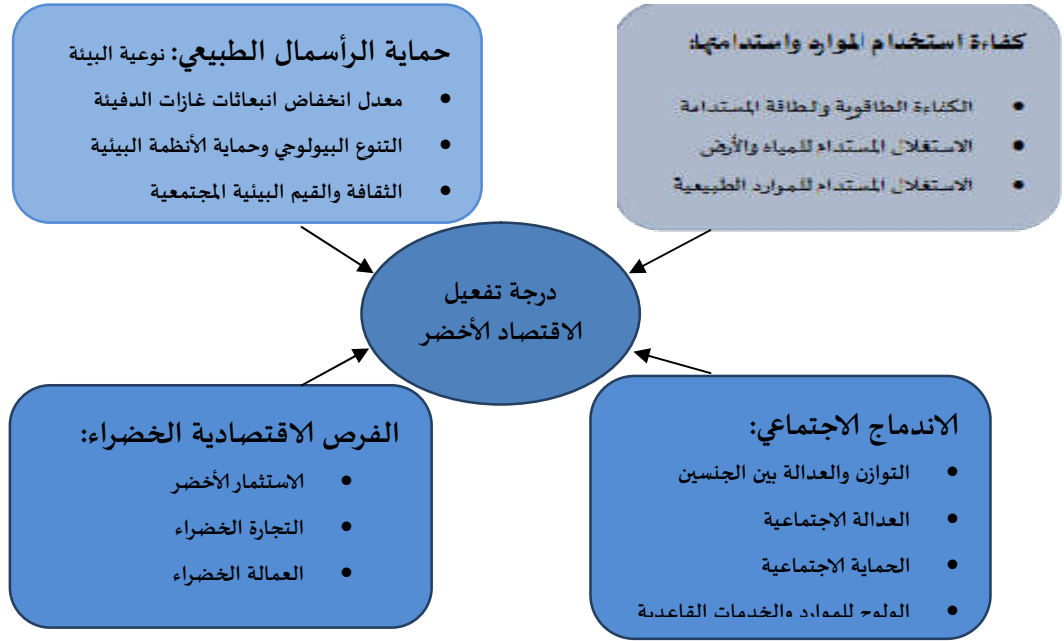
حقيقي).

➤ 20-40: ضعيف ( هناك سياسات غير فعالة تتطلب دعما أكبر).

- 20-1: ضعيف جدا ( عدم وجود أية جهود في تفعيل الاقتصاد الأخضر مع تدهور الوضع البيئي وغياب إجراءات لتدارك الوضع) (معيزي، 2021، صفحة 519). يشمل تقييم المؤشر 160 دولة ويقيس التقدم الحاصل في كل منها ضمن 18 مؤشرا ترتبط بأربعة أبعاد رئيسية مثلما يوضحه الشكل الموالي:

- كفاءة استخدام الموارد واستدامتها (ESRU) Efficient and Sustainable Ressource Use
- حماية الرأسمال الطبيعي: (NCP) Natural Capital Protection
- اندماج اجتماعي (SI) Social Inclusion
- الفرص الاقتصادية الخضراء (GEO) Green Economic Opportunities

الشكل رقم (03): أبعاد ومجالات مؤشر الاقتصاد الأخضر GGGE



المراجع: من إعداد الباحث بناء على تقرير المؤشر سنة 2020:

Green growth index 2020, GGGI technical report no.16, Global Green Growth Institute,

Republic of Korea, p:04 الموقع: [www.greengrowthindex.gggi.org](http://www.greengrowthindex.gggi.org)

وللوقوف على واقع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وحجم الجهود المحققة من الطرف الدول لانباح هذا المسعى، فإنه من بين كل المنهجيات السابقة وباختلاف طرقها وأهدافها فإننا لا بد لنا من الاعتماد على

مؤشر GGI لأنه الوحيد الذي يسمح بمقارنة مستويات التقدم على الصعيد الدولي كما أن أبعاده الأكثر شمولاً وتعبيراً عن مرتكزات الاقتصاد الأخضر.

وفي آخر تقرير صادر للمؤشر سنة 2020 ومن بين الأبعاد الأربعة للمؤشر كانت العلامات المتحصل عليها من أغلب الدول ضمن مؤشر الفرص الاقتصادية الخضراء GEO هي الأدنى على الإطلاق وهذا لوضع بقي على حاله منذ السنة المرجعية 2005، في حين أن أداء الدول شهد وتيرة متصاعدة فبين 2019 و2005 تحققت زيادة تقارب 20% في الأبعاد الثلاثة الأخرى ذات علاقة بجهود التحسين البيئي وأهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية (SI, NCP, ESRU). ومن خلال الجدول الموالي يمكننا التعرف على أهم الدول الرائدة في مؤشر الاقتصاد الأخضر 2020 حسب المناطق:

الجدول رقم (01): الدول الرائدة في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي GGI 2020 حسب المناطق

| 2005        |        | 2019        |        | البلد                      | المنطقة |
|-------------|--------|-------------|--------|----------------------------|---------|
| قيمة المؤشر | الرتبة | قيمة المؤشر | الرتبة |                            |         |
| 73.17       | 2      | 78.72       | 1      | السويد                     | أوروبا  |
| 74.64       | 1      | 76.77       | 2      | الدنمارك                   |         |
| 58.41       | 2      | 61.64       | 1      | المكسيك                    | أمريكا  |
| 58.60       | 1      | 60.31       | 2      | الولايات المتحدة الأمريكية |         |
| 66.00       | 1      | 61.83       | 1      | اليابان                    | آسيا    |
| 53.05       | 2      | 58.65       | 2      | جورجيا                     |         |
| 37.63       | 9      | 55.56       | 1      | تنزانيا                    | أفريقيا |
| 45.03       | 4      | 51.52       | 2      | المغرب                     |         |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات تقرير المؤشر سنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 18-19

تحصلت الدول الرائدة خاصة في أوروبا وأمريكا وآسيا على قيمة مؤشر مرتفعة تضعها في المستوى العالي (60-80) إلا أنه بالنظر لتوزيع العلامات نجد أن بعد كفاءة واستدامة الموارد الطبيعية وبعد الاندماج الاجتماعي كانت علاماتها هي الأعلى وعموما حققت أوروبا أعلى علامة في المؤشر لكن يبقى أضعف بعد هو الفرص الاقتصادية الخضراء الذي تتراوح علاماته بين المستوى الضعيف والمتوسط في جل دول العالم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن النشاط الاقتصادي وتوجهاته لا تزال تنظر وتعامل بخذر مع متطلبات وضرورات تفعيل الاقتصاد الأخضر، والمخاطر البيئية العديدة التي تهدد استدامة التنمية،

والتي ستكلف النشاط الاقتصادي تكاليف مرتفعة جدا سيكون الأوان قد فات لتفاديها، ولم تعي كفاية بأهمية إحداث تحول حقيقي بالاستثمار في تحسين كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة وتوازنها. على صعيد آخر تحصلت أغلب الدول على علامة مرتفعة في بعد الاندماج الاقتصادي، وهذا الارتفاع كان بوتيرة متزايدة طيلة خمسة عشر سنة حتى في الدول النامية، ولعل أن علامة هذا البعد هي المفسر الأكبر لتصاعد أداء الدول ضمن المؤشر العام للنمو الأخضر وهو ما تحقق نتيجة الجهود المتعددة المركزة على محاربة الفقر بفضل العديد من السياسات والبرامج الدعم التي تؤطرها المنظمات الدولية.

## 2. مسعى الاقتصاد الأخضر في الجزائر : فرص استراتيجية ومتطلبات ملحة

### 1.2 التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر : خيار أم ضرورة؟

من خلال كل ما أوضحناه سابقا هل يمكن تصور أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر هو غير ممكن أو أنه لا يتلاءم مع المتطلبات والوضعية التنموية الحالية، في ظل الاهتمام العالمي المتنامي والسعي نحو تطوير هذا التوجه الاقتصادي الحديث؟

كل النقاشات والدراسات التقنية والاقتصادية التي تمت على الاقتصاد الأخضر من خلال تحليل عوائده ومعوقاته بينت أن هذا النموذج ليس كاجبا لعملية التنمية، وإنما هو مجال جديد للفرص التنموية، وهو يتناسب مع كافة النظم الاقتصادية، سواء التي تديرها الدولة أو التي تحكمها آليات السوق، وهو ما تؤكدته النتائج الملموسة المتحصل عليها على المدى المتوسط في عدة دول في العالم بمختلف مستوياتها التنموية، من خلال الاستثمار في القطاعات الخضراء منذ بداية طرح هذا النموذج سنة 2008 كبديل اقتصادي يتجاوب مع المتطلبات البيئية، فعلى سبيل المثال أضاف الاستثمار الأخضر في الولايات المتحدة ما يقارب 1.3 تريليون دولار كإيرادات سنوية بالإضافة إلى 9.5 مليون وظيفة خاصة في مجال الطاقات المتجددة، كما أوجد هذا لتوجه آفاق اقتصادية بديلة عن المجالات التقليدية خاصة للتعافي من نتائج الأزمة المالية الأخيرة. وتعرف الأسواق الدولية للمنتجات الخضراء نموا كبيرا وبصورة متصاعدة، حيث تتنافس الدول لكسب مزايا تنافسية في المجالات المتاحة في الاقتصاد الأخضر.

و الجزائر في إطار ما تعرفه من تأخر اقتصادي كبير نتيجة عدم فعالية نماذج التنمية المتبعة سابقا، وفشلها في تحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والمتطلبات البيئية والتطلعات الاجتماعية، هي أمام تحديات

صعبة في ظل التقلبات التي يشهدها سوق المحروقات ( انخفاض الاحتياطات، منافسة الطاقات البديلة...)، فمحدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على أسواق المواد الغذائية والطاقة الدولية يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية مما يعيق تحقيق النمو المتوازن والمستدام على المدى الطويل. ضف إلى ذلك الحلول التي يطرحها هذا التوجه لإشكالات عديدة ترتبط بتدهور الوضعية البيئية واشكالية استدامة الموارد الطبيعية، والتكاليف التي يتحملها وسيتحملها الاقتصاد بسبب الكوارث البيئية والتغير المناخي، وهي تحديات تتشارك فيها الجزائر مع كل دول العالم بل ان انعكاسات التدهور البيئي والظواهر الناتجة عنه هي قضية عالمية لا يمكن حصرها ضمن حدود دولة واحدة، ويمكن أن تمتد آثارها الاقتصادية والإنسانية إلى أقاليم واسعة، فوفق آخر الدراسات فقد تسبب التغير المناخي وحده في خسارة 0.3% من الناتج المحلي العالمي سنويا، وستصل تكلفة تداعيات الكوارث الطبيعية إلى 178 تريليون دولار عام 2070، بينما ورد في دراسة للمنتدى العربي للبيئة والتنمية سنة شملت 16 بلدا عربيا أن تكاليف التدهور البيئي السنوية في الجزائر تقدر ب 3.5 بليون دولار (الزهراء، 2017، صفحة 476)

فالعديد من المؤشرات المعبرة عن الوضع البيئي في الجزائر تقدم معطيات مقلقة تستوجب البدء باتخاذ تدابير استعجالية للتعامل معها، فعلى سبيل المثال تذيلت الجزائر سنة 2022 ترتيب دول العالم ضمن مؤشر الأداء البيئي العالمي EPI للدول الأكثر استدامة بيئيا متحصلة على علامة 29,60 من 100 نقطة ومن بين 180 دولة (M و al، 2022، صفحة 6)، بعد أن احتلت سنة 2020 المرتبة 84 إذ كانت الجزائر من بين الأكثر الدول تراجعاً على سلم المؤشر خلال السنوات الأربع الأخيرة، ولعل هذا التراجع يعكس ضعف السياسات البيئية المتبناة وفشلها في تحقيق تحسينات ملحوظة في الأداء البيئي للبلاد. لهذا فالاقتصاد الأخضر يمكن أن يقدم فرص متعددة نوجزها فيما يلي:

- فرص للتنوع الاقتصادي تسمح بتحقيق معدلات نمو أقوى من خلال توسيع مجالات ومصادر خلق القيمة، خاصة مع تنوع النشاطات التي يشملها الاقتصاد الأخضر ( طاقات متجددة، زراعة بيولوجية، سياحة بيئية، إدارة النفايات... ) حيث أن القطاع الصناعي وحده يستحدث أكثر من 18 نشاط صناعي جديد في إطار المنتجات الخضراء، وهي مشاريع ذات قيمة مضافة عالية ومصدر مهم لمناصب الشغل.

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي هي في الواقع أقل من الإمكانيات المتاحة ( بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في PIB خارج قطاع المحروقات نسب تتراوح بين 8 و9% حسب معطيات بنك الجزائر خلال الفترة من 2009-2014 دون تطور ملحوظ في نسبة المساهمة في السنوات الأخيرة)، ومن ثم فإن القطاع سيستفيد من تحقيق الاستخدام الأمثل للرأسمال الطبيعي لتحقيق مكاسب فيما يخص الإنتاجية، ونشر سلع وخدمات جديدة وتلبية متطلبات الأسواق الدولية، وكذلك خلق فرص العمل ( حاليا يسيطر قطاع الخدمات على استقطاب العمالة بنسبة 58% من السكان النشطين على حساب الصناعة التي لا تتجاوز مساهمتها 13% من اليد العاملة أما الزراعة فهي لا تتعدى 8% حسب معطيات تقرير حول النشاط الاقتصادي لبنك الجزائر سنة 2014) (الجزائر، 2014، صفحة 6).

- من جهة أخرى يسمح هذا التوجه بالنهوض بالتنمية المحلية من خلال الانتشار المؤسساتي ( صناعي، زراعي، سياحي...) مما يكرس تهمين رؤوس الأموال الطبيعية، البشرية، والمالية والاستثمار فيها بشكل متناغم ورشيد يسمح بالمحافظة على التوازنات الكلية واستدامة عملية التنمية، وهذا يتم من خلال تبني الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر وكذلك بتوظيف كل قدرات البحث، التكوين والابتكار لتحقيق ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن اغتنام هذه الفرص يتطلب ترقية مناخ الاستثمار الذي من شأنه دعم وتعزيز القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملائمة للتنوع الكبير في الأنشطة الخضراء، بينما نجد أن هذا القطاع يعاني ضعفا في نسيجه الذي لا يتعدى معدله في الجزائر 1.5% بينما يتراوح المعدل العالمي بين 6% و8%.

## 2.2 قراءة في مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

إن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية يتم عبر اعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الاستثمار وتحسن التنافسية وتدفع بالابتكار وتبني تكنولوجيات صديقة للبيئة. ومنذ سنة 2000 انطلقت الجزائر في محاولة الاستثمار في هذا المسار من خلال وضع إستراتيجية وطنية للبيئة للتنمية المستدامة (2002-2012) تستهدف من خلالها إجراء تحول اقتصادي نحو اقتصاد السوق الموازاة مع



تحول إيكولوجي، من خلال العمل على النهوض بنشاطات ذات فعالية مزدوجة، وهذه الإستراتيجية أعقبتها عدة مخططات وبرامج أخرى تركز على رفع كفاءة إدارة قطاع البيئة بشكل عام مثل: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( 2010-2030) والمخطط الوطني للمناخ ( 2015-2050).

و في إطار كل هذا تم اتخاذ عدة تدابير:

- عدة هيئات وبرامج تم استحداثها في مجال إدارة المياه وترقية إنتاج الطاقات المتجددة وتحسين الفعالية الطاقوية، أبرزها: المركز الوطني للإنتاج الأنظف (CNTPP)، الوكالة الوطنية لإدارة النفايات (AND)، وكالة ترقية وترشيد استهلاك الطاقة (APRUE). أما فيما يخص أبرز البرامج المستحدثة نجد: المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، المخطط الوطني للمياه (PNE) (PNE, 2012, l'investissement, p. 8)، المخطط الوطني لإدارة النفايات البلدية والنفايات الخاصة.

- عدة إصلاحات مست قطاع البيئة من حيث آليات الرقابة والمتابعة من خلال إصلاح المنظومة القانونية باقتراح مجموعة قوانين جديدة سميت بقوانين الجيل الثاني لملاءمتها مع متطلبات توجه التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية\*، كذلك إصلاح جبائي وتبني عدة أدوات إدارة بيئية أخرى فيما يخص الإعانات وعقود النجاعة بهدف الحد من الآثار البيئية للنشاط الصناعي.

فعدة قطاعات خضراء لها آفاق واسعة في الجزائر إلا أن الاستثمار فيها لم يتعدى لحد الآن مرحلة التجارب النموذجية، ونستعرض فيما يلي واقع أهم القطاعات الإستراتيجية الخضراء بالنسبة للجزائر:

#### ● كفاءة استخدام الطاقة:

تبلغ الكثافة الطاقوية في الجزائر نسبة 0.375 طن المكافئ النفطي لكل 1000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الخام (2012)، أي أكثر من ضعفي ما هو عليه الحال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)، ويهدف البرنامج الوطني لكفاءة استخدام الطاقة ( 2015-2030) إلى تخفيض نسبة 9% من الاستهلاك الطاقوي بدعم من الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، وهذا من خلال التركيز على

\* أبرزها: قانون رقم 01-19-2001 المتعلق بإدارة النفايات/ القانون رقم 01-20-2001 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم/ القانون رقم

03-10-2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة/ القانون رقم 05-12-2005 المتعلق بإدارة الموارد المائية

توسيع استخدام المصاييح الموفرة للطاقة، العزل الحراري للمباني، مشاريع التبريد والتسخين بالطاقات الشمسية... (الإفريقية، 2016، صفحة 12)، حيث يتطلب هذا إنشاء صناعات جديدة لتوفير المعدات اللازمة لتجسيد هذه البرامج.

#### ● الطاقات المتجددة:

يصنف المؤشر العربي للطاقة لعام 2015 فيما يتعلق بالطاقات المتجددة الجزائر في المرتبة السابعة من بين 17 عضوا في المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، بينما تتواجد المغرب في المركز الأول ومصر في المرتبة الرابعة.

و في هذا المجال يستهدف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030) تحقيق تقدما في تطوير هذا القطاع، ومنذ إنطلاقه لم تتعدى بعض المشاريع المسطرة مرحلة التجارب النموذجية رغم دخوله المرحلة الثانية بنشر البرنامج من 2014-2016، إلا أنه تم تنمية بعض القدرات في مجال التكوين وتطوير البنى التحتية وقدرات التصنيع خاصة في مجال الطاقة الشمسية. و قد تم تعديل هذا البرنامج في إطار خطة بعيدة المدى (2015-2030) بتحقيق نسبة إنتاج كهرباء تبلغ 37% من المصادر المتجددة تعتمد أساسا على الطاقة الشمسية التي تتوفر الجزائر على قدرات هائلة فيها ( 3500 ساعة إشتماس في السنة وكذلك توسيع الانتاج من خلال طاقة الرياح والكتلة الحيوية ( استرداد النفايات).

و يدعم البرنامج ماليا الصندوق الوطني للطاقة المتجددة مع ضريبة 1% من عائدات النفط (الإفريقية، 2016، صفحة 15) إلا أنها غير كافية لتحقيق تحول طاقوي، كذلك عدة اجراءات تحفيزية تمس المنتجين في الطاقات المتجددة، وحوافز جمركية وضريبية للصناعيين في المعدات.

#### ● النفايات الصلبة وإعادة التدوير:

تواجه الجزائر زيادة مستمرة في حجم النفايات الصلبة، بسبب التغيرات في أنماط الاستهلاك والتموين، مما أدى إلى تغيير كبير في خصائص النفايات الناتجة عن النشاط الاقتصادي ( 60% نفايات عضوية وبلاستيكية) بصورة تتلاءم مع توجه إعادة التدوير. إلا أن الاستراتيجية الموضوعية في إدارة النفايات لا تحقق نتائج فعالة، فهناك تأخر كبير في تنظيم عمليات الجمع والفرز الانتقائي وإعادة التدوير. ويبقى قطاع تدوير النفايات هامشيا إذ لا يشكل سوى 6% من طرق التخلص من النفايات في الجزائر وتنشط فيه

247 مقالة صغيرة جدا، كما أن حجم انتاج السماد العضوي يكاد لا يذكر(نسبته حاليا 1%). وحسب كتابة الدولة للبيئة فإنه يمكن تحقيق قيمة مضافة تبلغ 3.5 مليار دج من إعادة التدوير سنويا. وبالمقابل فإن الاحصائيات تشير إلى أن الجزائر تفقد سنويا 300 مليون أورو بسبب عدم الاهتمام بتنمية هذا القطاع.

إلا أن أبرز كاجحات تطور هذا القطاع تكمن في هيمنة القطاع العمومي في التسيير ( بلديات ومؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري في المدن الكبرى) وعدم فتح المجال أمام استثمار القطاع الخاص ومساهمته في تطوير آليات إدارة النفايات المستحدثة، وهو يقدم فرص ثمينة للاستثمار خاصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تعتبر نشاطات كثيفة رأس المال.

وعلى العموم فإن كل هذا الذي تحقق لا يشكل سوى خطوات أولى في مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ولا تعكس نتائجه استثمارة حقيقيا فيه بالنظر لأداء الاقتصاد الأخضر في الجزائر ضمن المؤشر العالمي للنمو الأخضر GGGI لسنة 2020 خصوصا عند مقارنتها ببعض نظيراتها من الدول العربية والإفريقية التي تتشارك معها في العديد من السمات والقضايا ذات الارتباط بالمجال، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): ترتيب بعض الدول الإفريقية حسب مؤشر GGGI لسنتي 2005-2019

| البلد        | 2005   |             | 2019   |             |
|--------------|--------|-------------|--------|-------------|
|              | الرتبة | قيمة المؤشر | الرتبة | قيمة المؤشر |
| تنزانيا      | 9      | 37.63       | 1      | 55.56       |
| المغرب       | 4      | 45.03       | 2      | 51.52       |
| جنوب إفريقيا | 2      | 49.96       | 3      | 48.79       |
| تونس         | 5      | 44.22       | 4      | 46.56       |
| مصر          | 10     | 35.42       | 9      | 42.66       |
| الجزائر      | 15     | 32.36       | 22     | 28.02       |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير مؤشر GGGI 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 18 تشير المعطيات أن العديد من الدول الإفريقية حققت تقدما ملحوظا في تحولها نحو الاقتصاد الأخضر بالنظر للنقاط التي حققتها الدول الإفريقية الرائدة مقارنة بالسنة المرجعية 2005، إلا أن أغلب

الدول تبقى ضمن المستوى الضعيف باستثناء تنزانيا التي حققت نقطة تقارب كثيرا المستوى المتوسط ، وما أن البعد الأكثر دلالة عن مدى الجهود الملموسة في تفعيل الاستثمارات الخضراء هو بعد الفرص الاقتصادية الخضراء (GEO) فإن نقاط هذا البعد لا تزال الأضعف على الإطلاق مقارنة بالأبعاد الثلاثة الباقية، إذ يرتبط حجم التقدم المحقق من أغلب الدول ضمن هذا المؤشر بتحسين أدائها ضمن بعد الاندماج الاجتماعي، وهو نتيجة التحولات الهامة التي تحدث على مستوى العديد من الاقتصادات الافريقية من خلال الخوض في إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة جعلتها تنجح في إعادة هيكلة اقتصاداتها والتي بدأت ثمارها تظهر على تنميتها الاجتماعية.

وقد تحصلت الجزائر على العلامة الأضعف في المؤشر متقدمة على دولتين فقط هما زيمبابوي وبورندي بتواجدها ضمن المستوى الضعيف جدا ( بعلامة 7.2)، بالرغم من أن الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا والأكثر سكاناً في المغرب العربي، وفي الوقت نفسه، تتعرض الموارد الطبيعية للبلاد لضغوط متزايدة بسبب النمو الديموغرافي والاقتصادي المتسارع، وكذلك بسبب تغير المناخ. وكل هذه المشاكل محسوسة بشكل خاص في شمال البلاد، حيث يعيش في الواقع 68٪ من السكان هناك على خمس مساحة الأراضي الوطنية ولا يمكن تبرير هذا الضعف الشديد بأي شكل من الأشكال بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتاحة وصعوبة التحديات البيئية التي تحيط بها محليا وإقليميا ودوليا.

### 3.2 عوامل الفشل وأبرز الإشكالات:

تطور الدول أولويات واستراتيجيات فيما يخص النمو الأخضر مدفوعة بميزة نسبية في قطاعات معينة بالاعتماد على التخطيط، التنفيذ ثم التقييم الجيد، بينما في الجزائر وأن تم اتخاذ خطوات هامة وجدية في مرحلة التخطيط فهي تصطدم بتحديات عديدة في مرحلة التنفيذ والتقييم، نتيجة مشاكل هيكلية وتنظيمية وثقافية عديدة، ترتبط بالوضع الاقتصادي وضعف العمل بمبادئ الحوكمة الذي ينتج عنه ضعف الشفافية والافتقار لآليات المشاركة والتنسيق والاتصال بين الأطراف المعنية ( قطاع خاص، سلطات ومجتمع مدني والهيئات الدولية)، فضلا عن المزيد من العقبات التقنية مثل ضعف البنى التحتية، وتخلف مهارات سوق العمل، والخبرات التكنولوجية، والأهم من ذلك هو أن السياسة البيئية العامة لا تزال معزولة عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية (معالجة ارتفاع معدلات البطالة، الحد من الفقر، التنوع

الاقتصادي...)، لذا نجد أن معظم الجهود الرامية لتحضير الاقتصاد الجزائري تقودها جهات مانحة أجنبية، وبسبب هذه الاختلالات والتحديات لا تتلقى هذه الجهود والبرامج الدعم والعناية الكافيين من الشركاء على المستوى الوطني، فيؤول الأمر في أغلب الأحيان إلى عدم استمراريته وتوقف هذه البرامج والمبادرات عند مرحلة التنفيذ وعدم بلوغها الأهداف المنشودة. وإذا أردنا تلخيص أهم صور هذه التحديات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية والتي ترتبط ضمنا ببعضها:

### • ضعف مشاركة القطاع الخاص:

فهو لا يزال يفضل في الغالب منطق الربح على الاستدامة نتيجة ضعف الوعي بالفرص الاقتصادية والإيكولوجية التي يمكن أن يحققها الاتجاه للاستثمار الأخضر نظرا إلى غياب العديد من العوامل المعبئة والمحفزة الحكومية والمجتمعية تتلخص في عدم وجود آليات دعم ومرافقة كافية ماليا وتقنيا، ضف إلى ذلك أن ادماج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات نمو الشركات يرتبط في الغالب بحجمها، حيث تبادر الشركات الكبرى في هذا التوجه سعيا منها لتعزيز سمعتها وتنظر للاستثمار في المجالات الخضراء كعنصر لتعزيز سمعتها ومحرك للالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، بينما الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل في الجزائر غالبية النسيج الصناعي (95%) فهي تعاني من ضعف خبراتها ومحدودية ولوجها للتكنولوجيا الملائمة.

### • ضيق فرص التمويل الأخضر:

إن تحسين إمكانيات الحصول على التمويل الأخضر هو أمر حاسم في القدرة على التحول الجدي للاقتصاد الأخضر، ولكن في الغالب يتم توجيه الدعم المالي في هذا المجال للمشاريع الكبيرة، نظرا لقدرة على تحقيق نتائج ملموسة أكثر وأسرع وتأثيراتها أعمق وأشمل خاصة اقتصاديا وإيكولوجيا، لكن لا بد من عدم إهمال المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة التي تكون عادة أكثر حاجة له من خلال استحداث أدوات وميكانيزمات تمويل ملائمة لاحتياجاتها، كما أن عوائد هذا الدعم يمكن أن تلاحظ على فترة طويلة إلا أنها أكثر انتشار وأكثر أثرا على الصعيد الاجتماعي والأيكولوجي، وفي ظل أن العائق الرئيسي أمام نجاح الانتقال للاقتصاد الأخضر في الجزائر هو ضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص، فهذا يتطلب

اصلاح سريع للمشاكل الهيكلية في القطاع المالي وضرورة ادماج الاولويات التنموية المتعلقة بالتنوع الاقتصادية الاعتبار البيئية ومحاربة البطالة في سياسات الدعم المالي.

#### • عدم تنسيق السياسات والهيكل وغياب آليات الحكم الرشيد:

يوجد جانب مهم من عدم نجاح مسار الانتقال للاقتصاد الأخضر في الجزائر يرتبط بعدم توفر أطر تنظيمية ورقابية كافية توفر قاعدة سليمة تؤطر المبادرات والمشاريع ذات التوجه المستدام بيئيا، بحيث تحدث تناسقا واندماجا سلسا بين هذه المبادرات والمشاريع وبين النشاطات الأخرى ضمن الاقتصاد التقليدي، فحتى إن وجدت نصوص قانونية ومبادرات لقيام مؤسسات ناشئة في القطاعات الخضراء نجد في المقابل غياب أطر تنظيمية أخرى تسمح باستمرار هذه المشاريع أو حتى انطلاقتها إداريا، تقنيا، ماليا أو تجاريا، ضف إلى ذلك ضعف البنى المؤسسية للحكومة وغياب معايير شفافة في تصميم السياسات ومشاركة الفاعلين في صناعة القرار حتى تكون ملائمة لطبيعة المزايا النسبية والمتطلبات البيئية والتنموية الوطنية والمحلية

#### 2.4 المتطلبات الأساسية لانتقال ناجح نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

يحدد خبراء الأمم المتحدة في إطار التقرير الرئيسي الموجه لصانعي القرار حول الاقتصاد الأخضر (2012) مجموعة من الظروف التمكينية التي يجب توفرها للانتقال الناجح والفعال نحو الاقتصاد الأخضر ورفع تنافسية الاقتصاد بالتركيز على الاستثمار في القطاعات الخضراء، وبإسقاطها على الواقع الوطني يمكننا التركيز على بعض المتطلبات الأساسية التالية:

#### • إنشاء أطر رقابية سليمة:

من شأن توافر إطار رقابي جيد التصميم يجري إنفاذه بصورة فعالة أن يُوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر، وفي الجزائر يجب العمل على تطوير الأنظمة التمويلية والقانونية التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الخضراء.

#### • تحسين مناخ الإستثمار لتسهيل تنوع النشاطات الاستثمارية:

فالجزائر لم تحرز تحسنا ملحوظا في بيئة الأعمال لديها رغم كل التدابير التي تم اتخاذها لذلك في إطار قوانين المالية والاستثمار المتلاحقة، فلا يزال تقييم الجزائر في مؤشرات نوعية بيئة الأعمال متراجعا جدا

على المستوى العالمي حيث احتلت الرتبة 162 سنة 2021 من بين 189 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية (www.heritage.org, s.d.) ، ولم يختلف الوضع كثيرا في مؤشر Doing Business لسنة 2022 أين احتلت الرتبة 157 من بين 190 دولة سنة (www.doingbusiness.Org , s.d.).

● **تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر:**

من شأن الإعانات الخضراء والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن، وهنا تلعب الهيئات الوطنية دورا بارزا في تفعيل الدعم الحكومي للتوجه نحو القطاعات الخضراء ( مثل المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف)

● **استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء:**

تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لِرخصٍ قابلة للتداول، كذلك على الجزائر تطوير آليات دعم الابتكار خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها ومرافقتها.

● **الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم:**

هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى المستوى الوطني يجب ملاءمة نظام التكوين والتعليم بما يتماشى مع الحاجات الجديدة للقطاعات الخضراء ، وتوسيع التخصصات المتاحة في مجال إدارة الموارد الطبيعية (PNUE، 2011، الصفحات 35-38)، كذلك العمل على تعزيز الشراكة بين الجامعات ، مراكز البحث، المؤسسات وغرف التجارة والصناعة وغيرها من الهيئات المختصة.

#### 4. خاتمة:

إن الفرص الاستراتيجية التي يمكن أن ينضوي عليها التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر متعددة الأبعاد، فهو فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد، والدفع بالتنمية الصناعية نحو تخصصات استراتيجية جديدة، كما يوجد حلولاً أكثر فعالية للتحديات البيئية التي تعيشها البلاد والتي تتنامى بوتيرة متسارعة في ظل هشاشة منظومتها الإيكولوجية وحساسية أنظمتها البيئية، وعموماً يمكن أن نوجز أهم هذه الفرص فيما يلي:

- تحسين حالة الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة والحد من إنتاج النفايات وتدهور النظم الحيوية والمحافظة على التنوع الحيوي؛
  - تلبية الطلب المتنامي وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد من خلال التوسع في حجم أسواق السلع والخدمات والتيارات التكنولوجية الخضراء؛
  - إعادة رسم ملامح قطاع الأعمال في المجالات التجارية والبنية التحتية والمؤسسات ويفسح المجال لاعتماد مناهج وعمليات استهلاك وإنتاج مستدامة.
- وتجسيد هذه الأهداف ليس بالأمر السهل في دولة كـالجزائر التي لا تزال تتخبط في برامجها الاقتصادية ومشاكلها الاجتماعية بحثاً عن مخرج من حلقة التأخر والتخلف المستمرة، فبالرغم من المساعي العديدة التي طبقتها الجزائر في هذا المسعى، إلا أن نتائج هذا المسار لا تزال محتشمة وذلك نتيجة العديد من الأسباب تتمحور أهمها حول تعقد السيورة في حد ذاتها، فالانتقال أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس قراراً فوقياً وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة تتداخل وتتكامل فيها السياسات التشريعات، البنية التحتية، التعليم والتدريب والتوعية والتثقيف.
- وعموماً فإن اغتنام هذه الفرص لا يتأتى سوى من ضرورة توفير جملة من الشروط والمتطلبات أهمها:
- ضرورة توفير الشروط الضرورية لاستغلال كامل الامكانيات في مجال الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، والشراكات بين القطاعين العمومي والخاص وكذا الابتكار من اجل تطوير الكفاءات الخضراء وغيرها؛
  - تشجيع الاستثمارات الأجنبية للولوج في قطاعات الاقتصاد الأخضر وتقديم الحوافز المشجعة لها (حوافز ضريبية وتسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركي)؛



- بناء القدرات من خلال التدريب والتأهيل في شتى المجالات؛
- تبني إستراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير، والاندماج الصناعي وتثمين رأس المال الطبيعي.

5. قائمة المراجع:

1. Lucien Georgeson, M. A. (2017). the global green economy : a review of concepts, definitions, measurement ; methodologies and their interactions. *GEO : geography and environment*; vol 4, issue 1
2. CGDD. 2013. *les filières industrielles stratégiques de l'économie verte : enjeux et perspectives*, Références-CGDD
3. M, W., & al, J. E. (2022). *2022 Environmental Performance Index*. Yale Center for Environmental low and policy .
4. Green growth index 2020. GGI technical report no.16, Global Green Growth Institute, Republic of Korea
5. OCDE. (2011). *vers une croissance verte*.
6. OCDE. (2011). *outils pour la mise en place d'une croissance verte*.
7. OCDE. (2011) . *vers une croissance verte : suivre les progrès les indicateurs de l'OCDE*, étude de l'OCDE sur la croissance verte, edition OCDE
8. (s.d.). Récupéré sur [www.heritage.org](http://www.heritage.org).
9. (s.d.). Récupéré sur [www.doingbusiness.Org](http://www.doingbusiness.Org) .
10. l'investissement, G. e. (2012). *guide des dispositifs d'appui à l'entreprenariat vert*. PNUE. (2011).
11. نحو اقتصاد أخضر: مرجع لوضعي السياسات.
12. الأمم المتحدة. (2012). ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية حول الاقتصاد الأخضر. نيروبي.
13. الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية الإفريقية (2017): الإقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتخفيفه
14. اللجنة الاقتصادية الإفريقية. ( 2016). *الصناعة والاقتصاد الأخضر في إفريقيا الشمالية: التحديات والممارسات والعبر المستخلصة*. أديس أبابا، أثيوبيا.
15. بن زيدان فاطمة الزهراء. (2017). مؤشرات قياس النمو الأخضر في الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ص 467-486.
16. بنك الجزائر. (2014). *النشرة الإحصائية الثلاثية رقم:30*.
17. قرين ربيع، حراق مصباح. (2019). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 30، العدد 2
18. منصور قسوم، جزيرة معيزي. (2021). التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة في ضوء تجارب دولية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال.